مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

الإدارة المملوكية في نيابة حلب في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي (أسرة بني السّفاح أنموذجاً)

الدكتورة غادة حسن•

(تاريخ الإيداع 8 / 6 / 2016. قبل للنشر في 7 / 3 / 2017)

□ ملخّص □

تمتعت نيابة حلب بأهمية كبيرة في عصر الدولة المملوكية الجركسية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي على الحدود الشمالية للدولة المملوكية. وقد خضعت حلب من الناحية الإدارية للسلطة المركزية في مدينة القاهرة. تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الوظائف الإدارية العسكرية والمدنية التي وجدت في المدينة، والفئات التي شغلت هذه الوظائف. بالإضافة إلى معالجة طرق الحصول على وظيفة في هذا العصر.

الكلمات المفتاحية: المماليك، الشراكسة، الإدارة، الوظائف، العسكرية، الديوانية.

* مدرسة ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

Mamluk administration in Aleppo in the ninth century AH / fifteenth century AD (the case of Banu Saffah)

Dr. Ghada Hassan •

(Received 8 / 6 / 2016. Accepted 7 / 3 / 2017)

□ ABSTRACT □

Aleppo has enjoyed great importance in the age of the Mamluk Empirecircassian because of the importance of its geographical location on the northern border of the state Mamluk. Aleppo was an administrative point of central authority in the city of Cairo. This study aims to demonstrate the military and civilian administrative functions, which are found in the city, and groups that have held these jobs. In addition to addressing possible means in order to get, a job in this age.

Keywords: Mamluks, Circassian, Aleppo,administration, function, civilian, military.

•**Assistant professor , department of history, Faculty of Arts, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة

خلال عصر الدولة المملوكية البحرية (648-784هـ/1250-1383م) والجركسية (784-922هـ/1383-1517م)[1]، كانت مصر والشام تعدان وحدة جغرافية وسياسية وإدارية واحدة. في عهد الدولة الأيوبية، قام صلاح الدين بتوزيع دولته [2] بين أبنائه وإخوته في حياته [3]. وهذا التوزيع بقي كما هو تقريباً في العصر المملوكي، فقد قسمت بلاد الشام الى سبع وحدات إدارية أو ممالك،أطلق عليها اسم النيابات الكبرى. وكانت أهمية هذه النيابات تتفاوت حسب الظرف والزمن. وهذه النيابات الشامية، التي كانت تعرف باسم عاصمتها هي: دمشق، حلب، حماة، طرابلس، صفد، غزة والكرك، ويتبع كل منها نيابات أخرى فرعية أطلق عليها اسم النيابات الصغرى. ويبدو أن هذا التقسيم كان ضرورياً وطبيعياً لأنه يتفق مع طبيعة بلاد الشام الجغرافية.

تميزت نيابات الشام عن غيرها من النيابات المصرية، في أن هذه الولايات كانت بمثابة ممالك مستقلة كما أشار الى ذلك القلقشندي وغيره. وكان لكل نيابة والٍ أو نائب، وهوبمثابة سلطان مصغر، مع تبعية للسلطان في القاهرة، وبذلك اختص كل نائب من نواب الشام، لنفسه بحاشية معينة، ومماليك مميزين عن مماليك غيره [4]. عاشت مملكة حلب في ظل الأيوبيين فترة من الازدهار في كل الجوانب سواء منها السياسية، أو الاقتصادية، أو الفكرية [5]. واستمرت في هذا الازدهار حتى عام 659هـ/1260م، عندما تمكن المغول بقيادة هولاكو من دخولها وتخريبها. وبعد الانتصار في معركة عين جالوت، وانسحاب الجيش المغولي من بلاد الشام، دخلت حلب تحت حكم سلطنة المماليك في مصر،

---

(1) لفظ مملوك (ج. مماليك) مشتق من الفعل العربي ملك، ويقصد به جموع الرقيق الأبيض الذين جلبهم التجار الى البلاد الإسلامية. أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الايوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب (636-647هـ/1240-1249م)، وقد شكلوا طبقة عسكرية مهمتها الدفاع عن السلطان. ثم أصبحوا في النهاية الطبقة الحاكمة وذلك بعد انتصارهم على الفرنجة في معركة المنصورة عام 648هـ/1250م. واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك الى قسمين: الأول الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية لأن معظم سلاطينها من الاتراك الذين أسكنهم الصالح جزيرة الروضة، وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية. أما القسم الثاني فهو الدولة المملوكية الثانية التي أطلق عليها اسم دولة الجراكسة أو المماليك البرجية، لأن معظم سلاطينها من الجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل. للمزيد من التفاصيل انظر، طقوش (محمد سهيل): تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، دار النفائس، القاهرة، ط 1، 1997.

(2) في عهد صلاح الدين شملت الدولة الايوبية مصر، وبلاد الشام (باستثناء المناطق الخاضعة للفرنجة)، وأجزاء من إقليم الجزيرة شرقي الفرات، واليمن، كما كان لها سلطة اسمية على الحجاز. لمعلومات أكثر حول الدولة الأيوبية انظر، قاسم (عبده قاسم) وعلي (السيد علي): الأيوبيين والمماليك (التاريخ السياسي والعسكري): عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 17-125.

(3) أوصى صلاح الدين بالسلطنة لابنه الأفضل، وجعله حاكماً على دمشق. وأعطى مصر لابنه العزيز، وحلب لابنه الظاهر غازي. أما منطقة

إقليم الجزيرة إضافة للكرك فكانت لأخيه العادل، حماة بيد ابن عمه تقي الدين عمر، ومنح حمص لحفيد عمه شيركوه. كما منح صلاح الدين مناطق أقل أهمية إما لأفراد من الأسرة الايوبية كبعلبك، أو لأمراء محليين تجمعهم علاقة مودة مع الأيوبيين كحصن كيفا، وأربيل. انظر حسين (حمدي عبد المنعم محمد): دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 94-98.

(4) عاشور (سعيد عبد الفتاح): العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1976، ص 210.

(5) كان عهد الظاهر غازي عهد رخاء لحلب فأصبحت من أكثر مدن الشرق نشاطاً وازدهاراً، وخاصة في المجال الصناعي والتجاري بسببالمعاهدات التجارية مع البندقية، واتسعت عمرانياً، وأعيد بناء قلعتها، وبنيت المدارس والزوايا وازدهرت الحياة الثقافية. لتفاصيل أكثر انظر

EDDE,A.M. La princepaute Ayyoubide d Alep (579/1183-658/1260), Franz Steiner Verlag, Stuttgart, 1999, 727 pp.

وجعلوا منها نيابة من النيابات الكبرى التي أقاموها في بلاد الشام،حيث شهدت خلال هذا العصر أحداثاً هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي[1].

حظيت نيابة حلب، التي جاءت بعد دمشق من حيث أهميتها عند سلاطين المماليك، بمكانة كبيرة انطلاقاً من موقعها الجغرافي بالغ الأهمية على الحدودالشمالية الشرقية للسلطنة المملوكية، مجاورة بذلك لعدد من القوى التي ظلت تشكل خطراً يهدد سلاطين المماليك من حين لأخر، مثل المغول، والارمن، والتركمان، والعثمانيين، والصفويين وغيرهم.وكانت حلب قاعدة أمامية لمراقبة حركات القوى المعادية أو المناوئة للدولة المملوكية ومنطلق لجيوشها لصد خطرهم أو تأديبهم. إضافة الى ذلك إن بُعد مدينة حلب الجغرافي عن مركز الدولة في القاهرة، جعل سلاطين المماليك يعتنون عناية كبيرة بالتدقيق في اختيار من يتولى هذه النيابة من الأمراء المماليك لاسيما بعد تكرار حدوث حركات عصيان وتمرد وانفصال معادية لهم من جانب نوابها مراتٍ عديدة. عانت نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك من ثقل الضرائب والمشاكل الناجمة من هجمات المغول، ومن تمرد النواب والامراء المماليك ضد السلطة المركزية في القاهرة، ومع ذلك فقد نعمت في فترات الأمن والاستقرار بنشاط اقتصادي وعلمي واجتماعي واسع النطاق بحكم موقعها الهام على الطريق الرئيسي بين إقليم الجزيرة ومايليه من أقاليم آسيا الوسطى من ناحية، وشمال الشام وأقاليم شرق حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى. ويصف ابن شاهين الظاهري المملكة الحلبية في عهد المماليك بأنها "مملكة متّسعة إلى الغاية، تشتمل على مدن وقلاع ومعاملات وقرى عديدة، وأعظم مدنها حلب وهي مدينة تشتمل على سور محكم وقلعة محكمة وبها جوامع ومدارس ومساجد ومزارات وعمائر حسنة وأسواق وحمامات ما يطول وصفها". ويختتم ذلك بقوله "وهي (حلب) باب الملك" [2].كانت الإدارات في نيابة حلب كما في النيابات كلها تخضع مباشرة الى قرارات السلطان في القاهرة، وبقيت على هذا الوضع حتى بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. وكان البناء الإداري في بلاد الشام مطابقاً لما هو موجود في القاهرة في ظل الدولتين البحرية والجركسية.

أهمية البحث وأهدافه

يستمد البحث أهميته من خلال محاولة تقديم دراسة للوظائف الإدارية العسكرية والديوانية والدينية، وطرق الوصول الى هذه الوظائف، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة للدارسين عن الوضع العام الإداري لنيابة حلب في العصر المملوكي الجركسي، ومدى ارتباط هذه الادارة بالسلطة المركزية في القاهرة. كما يبين البحث ظهور بعض الاسر المحلية والبيوتات التي ساهمت في الحياة الإدارية للمدينة خلال قرن من الزمن كأسرة بني السفاح،وأسرة بني الخشّاب، وأسرة ابن العجمي وأسرة ابن الرعباني، وأسرة ابن الشحنة.

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول أوضاع حلب في العصرين البحري والجركسي. انظر حمزة (عادل عبد الحافظ): نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (1250-1516م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جزءان، القاهرة، 2000. دخان (مروان أحمد): نيابة حلب في العصر المملوكي الثاني: الجانب السياسي (784-922هـ/1382-1516م)، دمشق، 2009 .

(2) ابن شاهين الظاهري (غرس الدين خليل ت. 873هـ/1468م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بولس راويس، باريس، مطبعة الجمهورية، 1894، ص 49-50. كانت نيابة حلب تتألف من أربعين قسماً، أهمها: أنطاكية، جعبر، الرحبة، سيجر، سرمين، كختا، كركر، بهسنا، عينتاب، درندة، دربساك، بغراس، القصير، الشغر، البكاس، وشيز ر. للمزيد من التفاصيل، انظر ابن فضل الله العمري (شهاب الدين أحمد ت. 749هـ/1349): التعريف بالمصطلح الشريف، تح. محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988، ص 232-234.

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجية البحث التاريخي القائم على جمع المادة العلمية من مصادر، ومراجع خاصة بموضوع البحث، ودراستها وتحليلها ونقدها، واستخراج ما يفيد أي باحث في هذا السياق، واستخلاص الأفكار المناسبة للوصول الى نتائج مقاربة للحقيقة.

أولاً_ الوظائف الإدارية

تصنف كتب الانشاء [1] المملوكي الوظائف الإدارية حسب الترتيب التالي: الوظائف العسكرية، الوظائف الديوانية، الوظائف الدينية. ومن اللافت أنبعض الوظائف التي تذكرها كتب الإنشاء في حلب، لا يوجد لها أية اشارة في كتب الحوليات، وعلى الأرجح أن تلك الوظائف لم تعد موجودة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي رغم أهميتها مثل شاد مركز البريد ونقيب الجيش وقاضي العسكر. وأهم الوظائف في مدينة حلب هي:

الوظائف العسكرية:

نائب السلطنة: كان لدى عواصم النيابات كلها نائب للسلطان.وكان ينوب عن السلطان في العديد من المهام، عسكرية كانت أو دّيوانية، وذلك ليسود النظام في النيابة.فالنائب مسؤول عن الدفاع عن نيابته ضد الأخطار الخارجية والداخلية. وكان نائب حلب يعدّ الثاني في الدرجة بين نواب الشام بعد نائب دمشق، وكان يعين من قبل السلطان مباشرة. وكانت الدولة المملوكية مدركة لأهمية وخطورة الدور الذي يقوم به نواب حلب، لذلك حرص السلاطين على اختيارهم دائماً من كبار الأمراء المعروفين بشجاعتهم الحربية ومهاراتهم الإدارية [2]، كما حرصوا على تحليف نواب حلب لكل سلطان يعتلي كرسي السلطة المملوكية احساساً بقوته، وخشيةأن يقوم بتمرد ضدهم[3].

أمير حاجب بحلب أو حاجب الحجاب: ومهمته النظر بحكم الشرع في المخاصمات بين الأجناد واختلافهم في أمور الاقطاعات. ويعد الرجل الثاني في نيابة حلب بعد نائبها وله من الامتيازات ما ليست لغيره، فهو نائب لنائب السلطنة عندما يكون هذا الأخير مريضاً أو في حال توقيفه، أو احتجازه بأمر من السلطان [4]. ويسند إليه السلطان المملوكي مهمة القبض على نائب حلب إذا شك في ولائه. وتبدو أهمية تلك الوظيفة في نيابة حلب من خلال تعيين حاجب الحجاب من قبل السلطان مباشرة دون تقليد أو مرسوم، كما كان السلاطين يعينون فيها نواباً أكابر من نيابات الشام الأخرى أو من كبار أمراء مصر على سبيل الترقية. ففي رمضان 842هـ/1439م، نقل نائب حماة الأمير بردبك العجمي الى وظيفة حاجب الحجاب بحلب. والسبب في ذلك أن مهمة صاحب تلك الوظيفة لم تقتصر على الفصل في

---

(1) تهتم كتب الانشاء، والتي أطلق عليها أيضاً اسم دساتير، بكل ما يتعلق بالإدارة والكتابة الدّيوانية، والقوانين التي يجب أن تراعى في المكاتبات الصادرة عن ديوان الانشاء. وأهم هذه الدساتير في العصر المملوكي: التعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري، وتثقيف التعريف بالمصطلح الشريف لابن ناظر الجيش، وصبح الأعشى في صناعة الانشا للقلقشندي، انظر الباشا (حسن): الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، الدار الفنية للنشر وللتوزيع، القاهرة، 1989، ص 36ـ58،

HASSAN, G. Les relations diplomatiques entre les Mameloukes bahrides et les Etats Chretiens en Orient (milieu du XIIIe siècle-fin du XIVe siècle), these de Doctorat, Universite Paris1-Sorbonne, Paris, 2010, p.222-228.

(2) القلقشندي (شهاب الدين أحمد ت. 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج 4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914، ص 72ـ75، 217، عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 267 .

(3) حمزة، نيابة حلب، مرجع سابق، ج2، ص 7-8.

(4) القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج 4، ص 218.

مخاصمات الجند فقط، بل تعدت الى أن صاحبها كان بمثابة رئيس لجهاز جمع المعلومات عن الأوضاع الداخلية للقوى المحيطة بنيابة حلب[1].

-نائب القلعة بحلب: ومهمته حماية القلعة والدفاع عنها، وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة. وليس لنائب السلطنة على القلعة ولا على نائبها حكم [2] كما في قلعة دمشق. كما كان السلطان يجعل من نائب القلعة عيناً له على نائب المدينة، ويقاومه، إذا أراد الخروج على السلطان [3].وتوليتها عادة من الأبواب السلطانية بمرسوم شريف [4]. ويمكن ملاحظة أن نائب قلعة حلب لم يكن يستمر في نيابة القلعة طويلا، ويبدو أن السبب في ذلك هو عدم امتثالهم لطاعة السلطان[5] أو ربما بسبب خشية هؤلاء من ازدياد قوة النواب وإمكانية تمردهم على السلطة المركزية.

-أتابك حلب: يعدّ بمثابة قائد عام الجيش الحلبي، وبذلك يكون متحكماً في القوة العسكرية لنيابة حلب، وهم مقدم العسكر والقائد العام للجيش المماليكي في حلب. وهي من الوظائف ذات الأهمية الخطيرة نظراً لموقع حلب الحدودي ودورها الحربي في حماية السلطنة، لذلك كان الأتابك يعين من قبل السلطان الذي لا يختار لتلك الوظيفة إلا كل متمرس في الوظائف الكبرى بنيابة حلب[6].

-شادّ الدّواوين: وهو الذي يجمع الضرائب بالتعاون مع الوزير ويقوم بارسال الأموال والغلال الى القلاع والحصون الحلبية[7].

الوظائف الدّيوانية:

-الوزير: كان يلقب أيضاً بناظر المملكة الحلبية أو ناظر النظار [8]، وكانت مهمته تجميع الضرائب. وكان لديه مساعد هو صاحب الديوان، والمستوفي، بالإضافة إلى الكتّاب والشهود. وكان من النادر جداً أن تمنح هذه الوظيفة الى رجل سيف، على عكس ما كان يحدث في القاهرة، والمعلومات الموجودة في المصادر عن هذه الوظيفة قليلة جداً، مم يدفع للتساؤل إذا كانت هذه الوظيفة ما تزال موجودة في هذا العصر. على ما يبدو إن وظيفة الوزارة لم تستمر في نيابة

(1) في ربيع الأول 783هـ/1468م أرسل الأمير أبو بكر بن صالح حاجب حجاب حلب الى السلطان المملوكي قايتباي يخبره عن أحوال العثمانيين. انظر حمزة، نيابة حلب، مرجع سابق، ج2، ص 24-26.

(2) يذكر ابن الشحنة أن نائب قلعة حلب كان من أصاغر الأمراء، ثم من فتنة الأمير يلبغا الناصري، نائب حلب، ضد السلطان الظاهر برقوق (785.801هـ/1382.1399م) عام 790هـ/1389م، "أصبح النائب أمير مئة مقدم ألف. واستمر الأمر الى يومنا هذا، وليس في نواب قلاع القاهرة ودمشق وغيرهما مقدم ألف الا نائب قلعة حلب خاصة". ابن الشحنة (أبو الفضل محمد ت. 890هـ/1485م): الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، تقديم عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي، دمشق، 1984، ص 259 .

(3) زيتون (عادل): تاريخ المماليك، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1998-1999، ص 230.

(4) القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج4، ص 217.

(5) حمزة، نيابة حلب، مرجع سابق، ج2، ص 18.

(6) حمزة، نيابة حلب، المرجع نفسه، ج2، ص 23.

(7) القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 4، ص 186.

(8) لم يسمح للوزير بلقب وزير في النيابات الشامية الا إذا كانت قد سبقت له ولاية الوزارة بمصر، لذلك لقب بناظر المملكة. انظر القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 5، ص 465. ألغى الناصر محمد بن قلاوون (709-741هـ/1310-1341م) منصب الوزارة لأول مرة عام 710/1310م، وقام بتوزيع مهامه بين ناظر الخاص وكاتب السر وناظر الدولة والاستادار. وفي عهد الظاهر برقوق (784-791م/1382-1399م) أنشئ ديوان المفرد الذي أضعف أيضاً وظيفة الوزارة التي أصبحت مهمتها تجميع بعض الضرائب وتزويد المطابخ السلطانية. وفي القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، أصبحت المهمة الأساسية للوزير تزويد الجيش المملوكي باللحم. انظر ابن شاهين الظاهري، زبدة، مصدر سابق، ص 97 .

حلب، فقد ضمت اختصاصاتها الى ديوان النيابة فترة من الزمن[1]، حتى أعيدت مرة أخرى في عهد السلطان المؤيد شيخ (815-824هـ/1415-1421)، ثم ألغيت مرة أخرى [2]. ويعود سبب تدهور منصب الوزير وإلغائه في العصر المملوكي الى استقرار منصب نائب السلطانالذي أصبح الرجل الثاني في الدولة، فلستحوذ على مهام الوزير، وبذلك لم يعد هناك حاجة الى هذه الوظيفة.

كاتب السّر أو صاحب ديوان المكاتبات بحلب [3]: الذي كانت مهمته الاهتمام بديوان الانشاءويختص بجميع المراسلات التي ترد للنائب أو تصدر عنه. وكان كاتب السّر في نيابة حلب يتبع ديوان الإنشاء بالقاهرة. وكان يساعده نائب، ويعمل تحت إمرته كتّاب الدست[4]أو الموقعين، وكتّاب الدّرج[5]. وكاتب السّر مسؤول عن كل ما يتعلق بالمراسلات بالمراسلات وكتابة كتب تسمية صغار الموظفين.وقد حرصت الدولة المملوكية على تعيين ذوي الخبرة في وظيفة كاتب السّر، اذ حبذت أن يكون ممن سبق لهم العمل في ذلك المجال. وكان نواب نيابة حلب ينظرون الى كاتب السّر بعين الشك. فيذكر بعض المؤرخين أن كاتب السّر كان يقوم بمهمة التجسس على النائب لحساب السلطان، ويطلعه على ما قد يخفيه النائب عنه[6].

ناظر الجيش: كان يرأس ديوان الجيش في النيابة، وهو القائم بالأمور الإدارية والمالية للجيش المملوكي، فهو من يتولى أمر الاقطاعات والجوامك[7] التي تمنح للأمراء [8] في حلب وكتابة المناشير الخاصة بها، ومشاورة السلطان وأخذ خطه أي توقيعه. وكان يشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة المدنية معرفة الانشاء والحساب وتنظيمات الجيش والفئات المختلفة للأمراء والجنود.

ناظر المال: وهو المسؤول عن ديوان الخاص،ويهتم بشؤون النيابة المالية من أموال وبيوتات وخزائن [9].

ويلاحظ هنا صمت المصادر المعاصرة بصدد هذه الوظيفة، فلا يوجد في المصادر المملوكية أي أثر يشير الى تسمية ناظر الخاص في حلب. فابن طولون الذي يورد قائمة الوظائف الممنوحة في كل سنة في مدينة دمشق لا يذكرها أبداً، مما يدفع الى استنتاج أن مهام هذه الوظيفة ربما قد أضيفت الى وظيفة أخرى كناظر الجيش مثلاً، أو ربما بكل بساطة

---

(1) ابن طولون لا يذكر منصب الوزير ولا ناظر المملكة في قائمته عن الموظفين. انظر ابن طولون (شمس الدين محمد ت. 935هـ/1528م): مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 .

(2) ابن الشحنة، الدر المنتخب، مصدر سابق، ص 260.

(3) كان لقب صاحب ديوان الإنشاء يطلق حصرياً على متولي كتابة السّر في القاهرة ودمشق، القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج4، ص 219-220. كما كلف كاتب السّر في النيابات بمهمة التجسس على النائب لصالح السلطان. عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 211 .

(4) سموا بذلك لجلوسهم للكتابة بين يدي السلطان. كما أطلق عليهم اسم الموقعين لأنهم يجلسون مع رئيسهم كاتب السّر بمجلس السلطان بدار العدل، ويوقعون على الشكاوى والقصص المرفوعة إليه. القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 1، ص 138 .

(5) عرف هؤلاء الكتّاب بهذا الاسم لكتابتهم الرسائل والمنشورات على ورق مستطيل مركب من عدة أوصال. وهؤلاء كانوا يقومون بكتابة ما يدوّنه صاحب الانشاء، وكتّاب الدست على القصص وغير ذلك من المكاتبات والمراسيم، القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 1، ص 137-138.

(6) عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 203.

(7) الجوامك (مفردها جامكية) وهي مرتب خدم الدولة من العساكر والموظفين. دهمان (محمد أحمد): معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990، ص 56 .

(8) القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج 4، 190.

(9) القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 4، ص 220.

قد ألغيت. وتجدر الاشارة هنا الى أن تسمية ناظر الخاص قد خفضت بشكل يثير الاهتمام في القاهرة في الفترة الجركسية، وبالتالي فإن الحفاظ على هذا الموظف في النيابات ربما أصبح غير ضروري أو غير مجد.

الوظائف الدينية:

قاضي القضاة: قام السلطان الظاهر بيبرس في عام 663هـ/1263م بتعيين أربعة قضاة على المذاهب الاسلامية الأربعة المعروفة (الشافعي والحنفي والحنبلي والمالكي) بمدينة القاهرة، ودمشق بعد عام واحد، ثم تبعتها المدن الأخرى في مصر والشام. وذلك لأن السلطان لم يشأ أن يترك قاضي قضاة الشافعية يتحكم في جميع الشؤون القضائية للمذاهب الأربعة[1]،على الرغم من أن غالبية الأهالي كانوا ينتمون إلى المذهب الشافعي. والسبب في ذلك تشدد تشدد قاضي قضاة الشافعية تاج الدين بن بنت الأعز [2] في أحكامه، وامتناعه عن الفصل إلا بمذهبه، فوقف بذلك عقبة عقبة في سبيل تحقيق رغبات السلطان والأمراء التي يمكن تلبيتها في المذاهب الأخرى غير الشافعي، بالإضافة إلى حنق بعض كبار الامراء على تاج الدين لرفضه قبول شهادتهم فطلبوا إلى السلطان أن يعدد القضاة [3]. ولكنيمكن تفسير هذا الأمر على أنه وسيلة ليتمكن السلطان من خلالها التدخل في المذاهب الأربعة المتنافسة، والحصول على دعم هذه المدرسة أو تلك، كلما انتقل من حالة إلى أخرى [4]. وكانت مهمة القضاة إقامة العدل حسب الشريعة الاسلامية، وتقرير الحدود حسب قوانين كل مدرسة، والاشراف على أموال الأيتام، والمنشآت الدينية[5].

مفتي ديار العدل: وكانت مهمته شرح وتبيين حكم الشرع فيما يُسأل عنه من المسائل الفقهية، كل حسب مذهبه[6].

وكيل بيت المال: وهو المسؤول عن الخزينة العامة، ويهتم بكل ما يتعلق بإدارة عمليات البيع والشراء (أراضي، بيوت..) لصالح بيت المال، فيكون حاضراً عند توقيع العقود، وكان يجلس في دار العدل[7].

المحتسب: وكانت مهمته مراقبة الموازيين والمكاييل والمقاييس، والتفتيش على نظافة الشوارعوالحوانيت، ومراعاة الأمانة في المعاملات التجارية وآداب الطريق ونحوها[8].

ناظرالأحباس: الذي يقوم بالإشراف على الجوامع والمساجد والزوايا المحبوسة عليها ورعاية المؤسسات الخيرية والدينية، ويشرف على الأراضي والعقارات الموقوفة عليها[9].

---

(1) سرور (محمد جمال الدين): الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1938، 139-140.

(2) تاج الدين بن بنت الأعز قاضي قضاة الشافعية.كان جده لأمه وزيراً للملك الكامل بن أيوب. وقد تولى قضاء مصر في زمن الأيوبيين وبداية عصر المماليك. اشتهر بالعلم والتقوى وتقلب في مناصب عدة منها الحسبة والوزارة والامامة والقضاء. توفي عام 665هـ/1266م. انظر سليم (محمود رزق): عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، م 2، ق 2، الطبعة الثانية، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1965، ص 83-86.

(3) سليم، عصر سلاطين المماليك، المرجع نفسه، م2،ق2، ص 59.

(4) توراو (بيتر): الظاهر بيبرس، تر. محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، ط 2، دمشق، 2002، ص 158-159.

(5) القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج 4، ص 34-35.

(6) القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 4، ص 36. وكان في حلب اثنان فقط شافعي وحنفي. انظر ابن الشحنة، الدّر المنتخب، مصدر سابق، ص 259.

(7) القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 4، ص 193.

(8) القلقشندي، صبح، المصدر نفسه، ج 4، ص 193، عاشور، 381.

(9) عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 375-376.

وتجدر الإشارة الى أن الوظائف العسكرية في حلب في العصر المملوكي، كانت محصورة بالأمراء المماليك المعينين من قبل السلطان مباشرة. وهؤلاء الأمراء كانوا موزعين على أربع فئات هي:أمير مئة، أمير أربعين، أمير عشرة، أمير خمسة، وبشكل عام كان الحصول على وظيفة مرتبط بالفئة التي ينتمي إليها الأمير [1]. وبالنسبة إلى الوظائف الديوانية، والدينية المهمة ككاتب السّر، والنظّار، وقاضي القضاة، فكانوا أيضاً يعينون في وظائفهم بتوقيع شريف من قبل السلطان مباشرة. أما الوظائف الصغيرة ككتّاب الدرج أو الخطباء في المساجد أو الكتبة، فكانوا يعينون بتوقيع كريم صادر عن النواب [2]، وفي كلا الحالتين كان يمنح الموظف خلعة [3] يقدمها النائب باسم السلطان في المناسبات الكبيرة، كالاحتفالات الدينية أو تعيين شخصية مهمة، وكان النائب يخرج من القلعة في موكب كبير يخترق المدينة، وكان يرافقه كبار الأعيان والأمراء والقضاة وأرباب الوظائف، ويصطف على الجانبين جموع من أهل المدينة الذين يحيّون موكب النائب بكل فرح وابتهاج[4].

ولا توجد أية اشارة في المصادر حول مقر الادارة الذي يجتمع فيه الموظفون الدّيوانيون والعسكريون في نيابة حلب، ولكن يمكن الاستنتاج أنها كانت في داخل القلعة. وكان النائب يجمع الموظفين يومي الإثنين والخميس من أجل تسوية الأمور الجارية في المدينة، وكانت جميع التعليمات الإدارية، وتعيين كبار الموظفين تأتي من القاهرة الى حلب عبر البريد، فقد كانت مدينة حلب تشكل مركزاً بريدياً مهماً يدار من قبل شاد مراكز البريد الذي يشرف على مراكز البريد، والحمام الزاجل في النيابة. وكانت هذه الوظيفة تمنح عادة لأمير مملوكي[5].

وهنا يفرض السؤال نفسه كيف يمكن الحصول على وظيفة ديوانية أو دينية في حلب المملوكية؟ إن وجود أحد الأقارب في الدواوين أو في دار العدل يشكل رصيد جيداً للمرشح الراغب في الحصول على عمل، فهناك إشارات ببعض المصادر تدل على أن انتقال المناصب أو الوظائف من الآباء الى الأبناء بالوراثة، ومحاباة الاقارب (المحسوبية)، والبذل والبرطلة [6]، كانت من الوسائل المنتشرة في الدولة المملوكية الجركسية من أجل الحصول على وظيفة، أما الكفاءة فكان لها دور ثانوي. وكان البذل والبرطلة الوسيلة الأفضل لتولي أكثر من وظيفة في الوقت ذاته.

---

(10) كانت لكل صاحب لقب من هذه الألقاب واجبات والتزامات معينة، فأمير خمسة يكون في خدمته خمسة مماليك، وأمير عشرة تكون عدته عشرة مماليك، أما «أمير الأربعين» فكان يطلق عليه «أمير طبلخانة» لحقه في دق الطبول على قصره كما يحدث للسلطان، ولم يكن لطبقة الأمراء هذه ضابط في عدد أتباعها من المماليك، فقد يتفاوت عدد مَنْ يكون في خدمة كل أمير منهم ما بين أربعين وثمانين مملوكًا، أما «أمير مائة» فكان في خدمته «مائة» مملوك، ومقدم في الوقت نفسه على ألف جندي في الحروب، فيقال: أمير مائة مقدم ألف، فعلى سبيل المثال نائب السلطنة هو من فئة "أمير مئة". أنظر القلقشندي، صبح الاعشى، مصدر سابق، ج 4، ص 15، ابن شاهين الظاهري، زبدة، مصدر سابق، ص 111-120، العمايرة (محمد عبد الله): الجيش في العصر المملوكي الثاني، دار كنوز المعرفة، عمان 2009، ص 135-142.

(1) عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 212-213.

(2) الخلعة هي زي التشريف التي يمنحها السلطان تكريما لأحدهم، ويشبه القفطان فوق الثياب، ويكون عادة من الفراء الثمين المستورد. انظر القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج 4، ص 52-54 .

(3) ابن الشحنة، الدر المنتخب، مصدر سابق، ص 258، الطراونة (مبارك محمد)، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة ،784-922هـ/1382-1516م، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص291 .

(4) ابن فضل الله العمري، التعريف، مصدر سابق، ص 252، القلقشندي، صبح، مصدر سابق، ج 4، ص 219.

(5) من الالفاظ الشائعة في مصادر العصر المملوكي الجركسي بصفة خاصة. البذل ويعني ما يعطيه الشخص للحاكم أو غيره لحمله للحكم له أو يحمله على ما يريد. أما البرطلة فتعني صراحة الرشوة. أي أن كل من الكلمتين تعنيان الرشوة. انظر عبد الرازق (أحمد): البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 11 .

فكان من عادة سلاطين الجراكسة منح وظيفتين أو ثلاث وظائف في الوقت نفسه لشخص واحد، مقابل أن يحمل باستمرار الأموال والهدايا إلى السلطنة المملوكية. غير أن المال الذي يُسعى به لم يكن محدداً، بل كان أمره موكول إلى همة الطالب، كما أن المدة التي يقضيها في الوظيفة لم تكن محددة أيضاً، فقد يدفع ما يدفع ليتولى وظيفة ما، ثم يعزل بعد فترة وجيزة،مما كان يؤدي الى عدم الاستقرار الإداري، وفقدان الكفاءة والأهلية لدى جميع المتقدمين. وتفيض المصادر بأخبار هؤلاء الذين لجأوا الى البذل والبرطلة من أجل الوصول الى أهدافهم، فعلى سبيل المثال في رمضان 843هـ/شباط 1440م، حصل زين الدين عمر بن السّفاح [1]على وظيفة كاتب السّر، وناظر الجيش في حلب بعد أن دفع مبلغ ستة آلاف دينار [2]. استمر في منصبه حتى عام 847هـ/1443م، عندما استدعاه السلطان جقمق (842-857هـ/1438-1453م)، إلى القاهرة وطالبه برد ثلاثين ألف دينار من أموال نائب حلب تغري برمش [3] زمن عصيانه. وعندما عجز عن رد كافة الأموال غضب السلطان واتهمه بالخيانة، وعزله عن وظائفه [4].كما روى السخاوي، أن جمال الدين يوسف التادفي[5] وليّ مناصب قاضي الحنبلية، وكاتب السّر، وناظر الجيش، وناظر القلعة، وناظر الجوالي، عن طريق البذل، في عهد السلطان قايتباي (873-901هـ/1468-1495م)، ولكنه لم يسجل لنا قيمة المبلغ المبذول[6]. كما أن القاضي عمر بن سعيد التلمساني [7]، الذي تولى القضاء بمدينة حلب، وبقي فترة أربع سنوات متتالية ابتداءً من سنة 852هـ/1449م، وهو مثال للقاضي الجاهل في أمور الشريعة والدين والقضاء، مما أثار تعجب وحيرة أهل حلب،

(6) عمر بن أحمد بن الصالح بن السفاح ولد سنة 795هـ/1392م بحلب، ونشأ بها فقرأ القرآن، وحفظ التنبيه وألفية ابن مالك وغيرهما. اشتغل عمر بالمباشرة سنة 833هـ/1429م، أو قبلها بقليل، وتنقل في الوظائف ككتابة السّر، ونظر الجيش، وغيرهما بحلب، ولم يشتغل بالعلم الا قليلا ولذا كان عارياً منه. توفي عام 866هـ/1461م. انظر لسخاوي (شمس الدين محمد ت. 902هـ/1496م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج 6، دار الجبل، بيروت، بدون تاريخ، ص 68-69، رقم 230، الطباخ، إعلام النبلاء، المصدر نفسه، ج 5، ص 263.

(1) المقريزي (تقي الدين أحمد ت. 845هـ/1442م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تح. محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، ج 4، دار الكتب، القاهرة، 1934-1973، ص 1181، عبد الرازق، البذل، المرجع نفسه، ص 85 .

(2) هو الحسين بن أحمد وأصله من أولاد التركمان ببهنسا، غادر إلى حلب بعد وفاة والده وعمل لدى بعض الأمراء. أصبح نائباً لحلب في عهد السلطان برسباي وجقمق، لكنه طمع بالاستقلال بحلب فثار ضد جقمق عام 842هـ/1439م. تمكن السلطان من اخماد ثورته وقتله في نفس العام. انظر ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين ت. 852هـ/1449م): إنباء الغمر بأبناء العمر، تح. حسن حبشي، ج 4، لجنة احياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1969-1994، ص 108-119.

(3) حمزة، نيابة حلب، مرجع سابق، ص 18.

(4) يوسف بن عبد الرحمن التادفي الحلبي الحنفي، ولد بتادف من أعمال الباب سنة بضع وثلاثين تقريباً ونشأ بحلب. تولى القضاء بحلب ببذل معجز وتقرير سنوي، وتكرر صرفه عنه. ولي قضاء حلب في أيام الظاهر جقمق ، وأضاف إليه الاشرف قايتباي عدة وظائف ثم صرفه عنها، وأودعه السجن في سنة 892هـ/1496م بسبب ما تجمد عليه من الجيش حوالي عشرين ألف دينار. ثم خرج من السجن وأعيد الى القضاء. انظر السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج 10، ص 320-321، رقم 1206.

(5) السخاوي، الضوء اللامع، المصدر نفسه، ج10، ص 321.

(6) عمر بن سعيد التلمساني أبو جعفر المالكي. ولد قبل القرن وكان أميناً بدمشق في طاحون اشنان، ثم اتصل بخدمة نائب دمشق ألطنبغا فاستخدمه وجلس مع الشهود. عين في قضاء المالكية بحلب سنة 852هـ/1448م واستمر في منصبه حتى مات سنة 856هـ/1452م وخلف أموالا كثيرة وكتباً جمة. انظر ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين ت. 852هـ/1449م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج3، دار الجبل، بيروت، 1993، ص 167.

عندما أصبح قاضياً، بعد سعي طويل لدى سلطان مصر [1]. ويلاحظ من هذه الأمثلة أن الشخص يمكن أن يجمع بين وظيفة دّيوانية ودينية في الوقت ذاته.وعلى الرغم من أن كتب ديوان الإنشاء المملوكي تميز بين الوظائف الدّيوانية والوظائف الدينية، فهي لا تذكر أبداً الفرق بينهما، ولكن من المؤكد أن المشتغلين بالكتابة والقضاء والتعليم، ذوو الخبرة باللغة العربية وإنشائها، كانوا ضمن فئة "أرباب القلم" للتمييز بينهم وبين الموظفين العسكريين الذين أطلق عليهم اسم "أرباب السيف". وأهم الوظائف الدينية التي كان يشغلها الموظفون الدّيوانيون: ناظر الأحباس ووكيل بيت المال والمحتسب. وهذا يبدو طبيعيا فالتعليم في هذا العصر كان يقوم بالدرجة الأولى على العلوم الدينية (الفقه، الحديث، التفسير). وقدأطلق اسم "أهل العمامة" أو "المتعممون" [2] في العصر المملوكي على الإداريين سواء كانوا ديوانيين أو رجال دين.

ولكن الجمع بين أكثر من وظيفة في وقت واحد لم يكن يدوم لوقت طويل،ويبدو أن الموظفين بجميع مراكزهم لم يتمتعوا بقدر من الاستقرار في عصر المماليك الجراكسة، وهو جزء من الطابع العام الذي اتصفت به هذه الدولة. وكثيراً ما كان يتعرض الموظف للعزل أو الحبس أو الإعدام لعدم قدرته على ارضاء الطبقة الحاكمة ولاستغلال منصبه للاستيلاء على أموال الناس والأوقاف. ففي بداية سنة 848هـ/كانون الثاني 1446م،عيّن قاضي الحنفيةمحب الدين محمد بن الشحنة[3]كاتباً للسّر وناظراً للجيش في حلب بسبب تدخل والد زوجته، وبعد أن دفع مبلغ عشرة آلاف دينار [4]. كما نجح ابن الشحنة عن طريق الأموال الجزيلة والهدايا في جمادى الأول 850هـ/1446م، أن يتولى في الوقت ذاته وظيفة ناظر القلعة وناظر الجامع النوري[5].وفي عام 854هـ/1450م دفع ابن الشحنة مبلغ خمسون ألف دينار على أن أن يستمر في القضاء، كما التزم بعليق خيول المماليك السلطانية التي ستسافر إلى حلب مقابل تعين ابنه في كتابة سرها[6]. وبعد عامين شكى بعض الحلبيين القاضي ابن الشحنة واتهموه بالاستيلاء على مائة ألف دينار من أوقاف حلب حلب بغير طريق شرعي، وهدم مسجد وضمه إلى داره، فأمر السلطان بهدم دار ابن الشحنة والقبض عليه وحبسه بقلعة حلب، وأرسل السلطان مبعوث من قبله إلى حلب لكشف أموال ابن الشحنة والتحقيق معه [7]. لكن سرعان ما خرج من السجن وغادر حلب إلى القاهرة حيث عيّن كاتباُ لسّرها ونظر جيشها في ذي القعدة 857هـ/1453م. بقي في منصبه

---

(7) ابن حجر العسقلاني، الدرر، المصدر نفسه، ج 3، ص 167، أحمد (علي سليمان) وزعرور (إبراهيم محمود): تاريخ العصر المملوكي في مصر والشام، جامعة دمشق، 2008ـ2009، ص 305.

(8) حظي المتعممون باحترام وتقدير سلاطين المماليك لإضفاء الشرعية على حكمهم لكونهم غرباء عن المجتمع، وليكونوا حلقة وصل بينهم وبين السكان المحليين. انظر قاسم (عبده قاسم): عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1994، ص 18ـ20، الطراونة،الحياة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 129ـ136. العمامة: هي اللباس الذي يلف على الرأس تكويراً، يلبسها الناس على اختلاف طبقاتهم، ويلبس العلماء العمامة البيضاء تمييزاً لهم عن أهل الذمة، الذين لبسوا عمامات ملونة، وأطلق على العلماء والفقهاء لقب "أرباب العمائم". انظر ماير (ل. أ.)، الملابس المملوكية، ت. صالح الشيتي، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فهمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص 98.

(1) محب الدين محمد ابن الشحنة ولد في عام 804هـ/1401م في حلب وشب بها، ودرس على أيدي علمائها. شغل العديد من المناصب الهامة في حلب والقاهرة، وتوفي في عام 890هـ/1485م. انظر السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج 2، ص 298ـ301

(2) العيني، عقد، مصدر سابق، ص 630.

(3) هذا الأمر أثار دهشة المؤرخ العيني، فكتب معلقاً "ولكن بالرشا يصل المرء في هذه الأزمان إلى ما يشاء"، العيني، عقد، نفس المصدر، ص 630، 655، السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج 2، ص 298ـ301، عبد الرازق، البذل، مرجع سابق، ص 85.

(4) حمزة، نيابة حلب، مرجع سابق، ص 253.

(5) حمزة ، نيابة حلب، المرجع نفسه، ص 258.

أكثر من نصف عام، ثبت عليه خلالها استيلائه على مبلغ ستين ألف دينارمن ريع الأوقاف بغير حق [1]، ولكي ينقذ نفسه حمل إلى الخزانة السلطانية نحو عشرة آلاف دينار، وقد قابله السلطان بصدر رحب بل طالبه بأموال أكثر من ذلك[2].عزل ابن الشحنة في سنة 858هـ/1454م، ثم أعيد إلى كتابة السّر 863هـ/1458م وبقي فيها حتى سنة 867هـ/1462م. ثم عزله السلطان خشقدم (865–872هـ/1461–1467م)، وعينه قاضي قضاة الحنفية في مصر حتى عام 869هـ/1464م، ثم عزله منه. بقي لمدة عام ثم أعيد على هذا المنصب وبقي فيه إلىعام 877هـ/1472م عندما أمر السلطان قايتباي بالقبض على محب الدين بدعوى استيلائه على بعض أموال أوقاف الحنفية، فلبث في سجنه زمناً، ثم أطلق سراحه [3].ومما سبق يمكن القول إن الموظفين الذين عينوا بالرشوة والبذل وجمعوا أكثر من وظيفة التزموا بدفع مبلغ سنوي للسلطنة المملوكية نظير استمرارهم في وظائفهم. وعلى الرغم من ذلك لم يلق هؤلاء في كثير من الأحيان الاحترام والتقدير بل كانوا معرضين بشكل دائم للعزل والسجن.

كانت الوظائف الديوانية والدينية الأساسية في حلبعامة بيد الشاميين، أما المصريون فنادراً ما كانوا يأتون الى الشام للمباشرة بوظيفة ما بسبب بعدها عن القاهرة، فعندما عيّن السلطان الأشرف برسباي، سيف الدين أبا بكر بن الأشقر عام 839هـ/1435-1436م، ضد رغبته ككاتب للسّر في حلب، بقي فيها لفترة قصيرة، ثم طلب من السلطان إقالته[4]. كما يلاحظ أن الموظفين الشاميون لم يمارسوا مهنتهم أبداً في مدينة واحدة محددة، فالموظف الذي يشغل وظيفة في حلب من الممكن بعد ذلك أن يعيّن في دمشق، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعلاء الدين علي الناسخ الحلبي[5]تنقل في أكثر من مدينة شامية، فكان كاتباً للسّر في حماة، ثم في طرابلس، ولظروف غير معروفة على وجه الدّقة غادر الى القاهرة، ثم عاد الى طرابس وفيها تسلم وظيفة كاتب السّر مجدداً، ووظيفة قاضي قضاة المالكية، ثم ناظر الجيش في مدينة حلب، وذلك في عهد السلطان الأشرف برسباي. وفي عهد السلطان جقمق شغل نفس الوظائف تباعاً في مدينة حلب، ثم في مدينة دمشق [6]. إن تنقل هذا الشخص وغيره يدل على أن السبب الرئيس لهذه الممارسة، حرص السلطة الحاكمة على أن لا يشكل الأمراء المماليك قاعدة من الموظفين الأوفياء يكونون سنداً لهم في حال حدوث خلاف بينهم وبين السطلة المركزية في القاهرة [7].وهذا السبب يبدو منطقياً وواقعياً خصوصاً إذا علمنا أن كاتب

---

(6) ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف ت. 874هـ/1470م): منتخبات من حوادث الدهور في وقائع الأيام والشهور، تح. وليم بوبر، ج 2، جامعة كاليفورنيا، بركلي، 1930-1942، ص 168.

(7) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، المصدر نفسه، ج2، ص 187–188.

(8) يعود غضب قايتباي من ابن الشحنة، إذ وقع نزاع بين أميرتين شقيقتين حول وقف يخصهما، فتعصب ابن الشحنة لإحداهما، وكان السلطان الى جانب الأخرى، فعزله من القضاء وسجنه. انظر ابن اياس (أبو البركات محمد ت. 930هـ/1523م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح. محمد مصطفى، ج 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 2، 1982، ص 119، 121، 140، 175، 226، سليم (محمود رزق): عصر سلاطين المماليك، مرجع سابق، م2، ق2، ص 110-111.

(1) السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج11، ص 33-34، رقم 90.

(2) علاء الدين علي الناسخ الحلبي ولد سنة 781هـ/1379م بالقاهرة ثم رحل به أبوه إلى حلب فقرأ القرآن وبحث في الفقه. رحل إلى القاهرة وحج عدة مرات. ولي العديد من الوظائف في الشام ومصر، ثم عزل نفسه ونزح إلى بلاد الروم، ومات هناك في حدود سنة 845هـ/1441م. انظر السخاوي، الضوء اللامع، المصدر نفسه، ج6، ص 51، رقم 140.

(3) السخاوي، الضوء اللامع، المصدر نفسه، ج6، ص 51، رقم 140.

(4) شهدت بلاد الشام في العصر المملوكي الأول والثاني العديد من الثورات الخطيرة التي قام بها نواب السلطنة، لفرض ارادتهم على السلطان، وأحيانا بهدف الاستقلال والمطالبة بالسلطنة لأنفسهم كثورة يلبغا الناصري، نائب حلب ضد السلطان برقوق، وثورة تنم، نائب الشام ضد الناصر فرج بن برقوق عام 803هـ/1400م، انظر عاشور، العصر المماليكي، مرجع سابق، ص 221-230.

السّر في النيابات كان غالباً إما قاضي أو قاضي قضاة، وهي شخصية تنتمي الى طبقة العلماء التي كان لها تأثير كبير في المجتمع المملوكي [1].ولا بد من الإشارة إلى عدم ورود ما يدل على الرواتب التي كان يتقاضاها أولئك الموظفون في مدينة حلب، وخلو المصادر والمراجع من أية معلومات تفيد في هذا الشأن. وكل ما يمكن قوله في هذا الصدد، أن العاملين كانوا يتلقون راتباً شهرياً محدداً، بالإضافة إلى ما كان يجري عليه من اللحم والخبز والسكر والزيت والشمع والكساء، كما كان عليه الأمر لدى العاملين في مصر.

هل من الممكنفي النهاية تقيّم عمل الموظفين في الإدارة المملوكية في حلب؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، وخصوصاً أن المصادر صامتة حول هذه النقطة، أوربما إن هذا النوع من المعلومات لا يدخل ضمن اهتمام هؤلاء المؤلفين.إن التعيين في وظائف الدولة، لم تكن كلها طبيعية، فكثيراً ما شغلت الوساطات والمصالح الشخصية، وبذل الرشاوى من قبل الموظفين الطامعين في الحكم، دوراً فاعلاً في هذا المجال، دون النظر إلى أخلاق المرشح أو علمه، أو صلاحيته للوظيفة التي سيشغلها، كما أنه لم يحسب حساباً للنتائج التي ستتمخض عن هذا التعيين.

ثانياً_ أسرة بني السّفاح

شهد العصر الجركسي ظهور أسر عدّة، خدم رجالها الدولة في الشام أو في مصر، سواءً كان ذلك في وظائف الجيش أو الإدارة أو القضاء أو الكتابة أو التعليم، ولعل من أبرز تلك الأسر: أسرة ابن الشحنة وأسرة بني الخشّاب وأسرة بني السفاح، التي تشكل أنموذجاً لأعيان مدينة حلب الذين شغلوا وظائف في الإدارة والقضاء.

لمعرفة نسب عائلة السّفاح، تماحصاء خمس عشرة شخصية موزعة على تسعة أجيال، ومن أجل إعادة بناء شجرة نسب هذه العائلة اعتمد البحث بشكل أساسي على كتاب محمد راغب الطباخ "إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء"[2]، وهو كتاب تراجم لأعيان مدينة حلب منذ القرن الثالث للهجرة حتى سنة 1345هـ/1926م. هذه العائلة اتخذت نسب السّفاح لصلة قرابة جدتهم مع أبي العباس السّفاح، مؤسس الخلافة العباسية [3]. وقد شغل أفراد هذه العائلة وظائف دّيوانية، ودينية خلال عدة أجيال. والدارسلقائمة الخمس عشرة وظيفة التي شغلها بني السّفاح، يمكن ملاحظة خمس وظائف ديوانية، وثمان وظائف دينية، ووظيفتين في التعليم (مدرس الفقه ومدرس الحديث).الوظائف الديوانية هي كاتب السّر، كاتب الإنشاء، مباشر، موقع، ناظر الجيش. أما الوظائف الدينية فهي: قاضي القضاة، قاضي، وكيل بيت المال، ناظر الأحباس، ناظر الأوقاف، محتسب.

خمسة أفراد شغلوا وظيفة كاتب السّر (1، 2، 7، 11، 14)، ولكن أي من الشخصيات المهمة لم ترث هذه الوظيفة. أثنين من عائلة السفاح جمعوا هذه الوظيفة مع وظيفة ناظر الجيش، كما كان شائعاً في دواوين النيابات الشامية (رقم 11، 14). كما أن اثنين من أعضاء هذه العائلة شغلوا وظائف دينية فقط (رقم 4 و5). شخصية واحدة عملت كمدرس في العديد من المراكز الدينية (رقم 9). ولكن يوجد نقص في المعلومات حول الوسائل المختلفة للوصول الى الوظائف التي ذكرناها سابقاً. ولكن كما كانت الغالبية العظمى من الحالات في هذا العصر، فإن المحسوبية،

(5) هذا ما حدث خلال ثورة الأمير شيخ، نائب حلب، ضد السلطان فرج بن برقوق (801هـ/1399م ـ815هـ/1412م) حيث وقفت عائلات الأعيان الشامية من آل الكويز، وآل البارزي، وآل مزهر الى جانب الأمير شيخ وساندته. انظر ابن حجر العسقلاني ، إنباء، مصدر سابق، ج 2–3، ص 378ـ522.

(1) الطباخ (محمد راغب ت. 1370هـ/1951م): اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، صححه وعلق عليه محمد كمال، ج 5، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1341هـ/1923م، ط2، 1409هـ/1989م .

(2) ابن الشحنة، الدر، مصدر سابق، ص 234، يسمى شهاب الدين أحمد (رقم7) سبط بني السفاح، وكلمة سبط تعني الحفيد من الابنة.

والبذل والبرطلة شغلت دوراً هاما في التعيين في بعض الوظائف، وخصوصا وظيفة كاتب السّر في مدينة القاهرة. ومن بين كل هذه الشخصيات المذكورة، اثنين من الأخوة وهما ناصر الدين محمد (رقم6) وشهاب الدين أحمد (رقم 7) حاولا الحصول على وظيفة في القاهرة، على عكس الغالبية العظمى من مواطنيهم الحلبيين. ولكن المحاولات لم تلق نجاحاً كبيراً. كانت البداية مع ناصر الدين محمد كاتب السّر وناظر الجيش في حلب، التي غادرها إلى القاهرة من أجل الحصول على وظيفة كاتب السّر لكن السلطان فرج (801–815هـ/1399–1421م) اعترض على ترشيحه. تمكن ناصر الدين بعد ذلك من الحصول على وظيفة لدى ديوان الأمير يشبك الشعباني [1]، وأصبح من رجال الثقة لديه. بقي ناصر الدين في خدمة يشبك حتى وفاته في 19 محرم 807هـ/تموز 1404م[2]. أما شهاب الدين أحمد الذي بدأ عمله في حلب كمباشر في الدواوين ثم كموقع، فقد غادر إلى القاهرة في سنة 807هـ/1404م ليعينه الأمير يشبك موقعاً بدلاً من أخيه المتوفي ناصر الدين. عاد شهاب الدين إلى الشام ليتولى وظيفة كاتب السّر في صفد، ثم في حلب. غادر إلى القاهرة مرة أخرى ودخل بخدمة الأمير برسباي، وأصبح موقعاً في ديوانه الخاص. عاد إلى حلب من جديد وتولى كتابة سّرها، وبقي في منصبه هذا حتى استدعاه السلطان برسباي لتعينيه في نفس الوظيفة أي كاتب السّر في القاهرة في عام 833هـ/1430م، بسبب حاجة السلطان الى المال فقط. ورغم عدم أهليته وكفاءته في الإنشاء، فقد شغل هذه الوظيفة حتى وفاته في رمضان 835هـ/أيار1434م[3].خلال الإقامة القصيرة لأحمد في القاهرة، شغل أبناءه صلاح الدين صالح (رقم 10)[4] وزين الدين عمر (رقم 11)، وابن أخيهناصر الدين محمد (رقم 9)[5]وظائف في بلاد الشام. وبعد ذلك مباشرة، لا نجد أي أثر لعائلة السفاح في القاهرة. وربما يعود السبب إلى إدراكأفراد أسرة السّفاح من خلال التجارب التي مرّ بها أجدادهم، أن البقاء في مدينة حلب هو الأفضل بالنسبة لمستقبلهم المهني. لذلك فقط اختاروا أن ينسوا أمر القاهرة، واستكمال مسيرتهم في مدينتهم الأم. وهنا يتبادر إلى الذهن إذا كان هذا الخيار مفروضاً أو اختيارياً بسبب الظروف. لكن بالنتيجة يمكن ملاحظة قلة الحظوة والمكانة التي تمتع بها والدهم في البلاط السلطاني. بالتأكيد

(3) كان الأمير يشبك الشعباني الدوادار (ت 810هـ/1407م) ممن علا نجمهم في عهد السلطان فرج بن برقوق. وبعد حين نفر منه السلطان، فقبض عليه وسجنه في قلعة دمشق، ففرّ، فتعقبه الأمير نوروز وقتله وأرسل رأسه للسلطان. انظر السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج10، ص 278ـ279، ابن اياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج1، 349ـ350 .

(4) انظر ابن حجر العسقلاني، انباء، مصدر سابق، ج2، ص 311ـ312، الطباخ، اعلام، مصدر سابق، ج 5، ص 142.

(1) تم استدعاء أحمد من قبل السلطان برسباي لمباشرة كتابة السّر، وأن يعين ابنه زين الدين عمر بدلا منه في كتابة سّر حلب، مقابل أن يحمل للخزائن السلطانية بالقاهرة، "فباشرها بقلة حرمة، وعدم أبهة، مع حدّة مزاج وخفة وجهل بصناعة الإنشاء، رغم مباشرته لمهام هذه الوظيفة بحلب سنين طويلة". انظر ابن حجر العسقلاني، ابناء، مصدر سابق، ج 3، ص 440، 482ـ483، المقريزي، السلوك، مصدر سابق، ج4، ص 832ـ833، العيني، عقد، مصدر سابق، ص 375، الطباخ، اعلام النبلاء، المصدر نفسه، ج5، ص 184ـ185، عبد الرازق، البذل، مرجع سابق، ص 80ـ81. كما عاب المؤرخ ابن تغري بردي قراءته بألفاظ عامية، وركز على أنه كان غير أهل لهذه الوظيفة، انظر ابن تغري بردي، (أبو المحاسن يوسف ت. 874هـ/1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له محمد حسين شمس الدين، ج 14، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 345ـ346 .

(2) هو توأم زين الدين، لما ولّي والده كتابة السّر في حلب استقر في توقيع الدست، وناب عن أبيه، مات في الطاعون عام 825هـ/1421م. ابن حجر العسقلاني، إنباء، المصدر نفسه، ج 3، ص 287، الطباخ، إعلام النبلاء، المصدر نفسه، ج 5، ص 172 .

(3) ناصر الدين محمد ولد في بدية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وبفضل مساعدة عمه شهاب الدين أحمد كاتب السّر في القاهرة استطاع تدريس الحديث في المدرسة الظاهرية، والفقه في المدرسة الفضيلية والحسينية. توفي سنة 866هـ/1462. وعرف عنه بأنه ذو ثقافة عالية، وقد عدّه كتاب السير الذاتية الممثل الأكثر جدارة عن عائلته. انظر السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج9، ص 111–112.

أن أحفاد أحمد ترددوا في مقايضة وضع مريح بشكل كبير كأعيان في حلب على وضع غير معروف في القاهرة. فالرحيل عن حلب يعني ترك شبكة كبيرة من العلاقات، والمحسوبيات التي ربما من الصعوبة تكوينها أو إقامتها في القاهرة، وفي حال تشكيلها فهي تحتاج الى سنوات عديدة من البقاء في العاصمة لتصبح فعّالة أو مجدية.لقد ارتبطت أسرة بني السّفاح بعلاقات وطيدة مع السلطة الحاكمة في حلب، فابن تغري بردي يشير في ترجمته المتعلقة بالأمير قانيباي الحمزاوي[1]، نائب حلب،بأن الحاكم الحقيقي كان زين الدين عمر بن السفاح (رقم 11)[2].

(شجرة نسب عائلة بني السّفاح الطباخ، محمد راغب. *إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء* . صححه وعلق عليه محمد كمال، ج 5، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1923، ط2، 1989.)

(4) كان قانيباي الحمزاوي من مماليك المؤيد شيخ، ولّي عدة وظائف سنية، منها أتابك دمشق، ونائب حلب لمدة أربع سنوات، ثم نائب دمشق عام 859هـ/1455م، ووصفت سيرته بالسيئة لمعاملته الناس بالظلم والتعسف. توفي عام 863هـ/1465م. انظر ابن تغري بردي، النجوم، مصدر سابق، ج 16، 173ـ176، المقريزي، السلوك، مصدر سابق، ج 4، ص 298، 299، 321، 322، 326 و328، ابن اياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج2، ص 351.

(5) ابن تغري بردي، حوادث، مصدر سابق، ج3، ص 389ـ391.

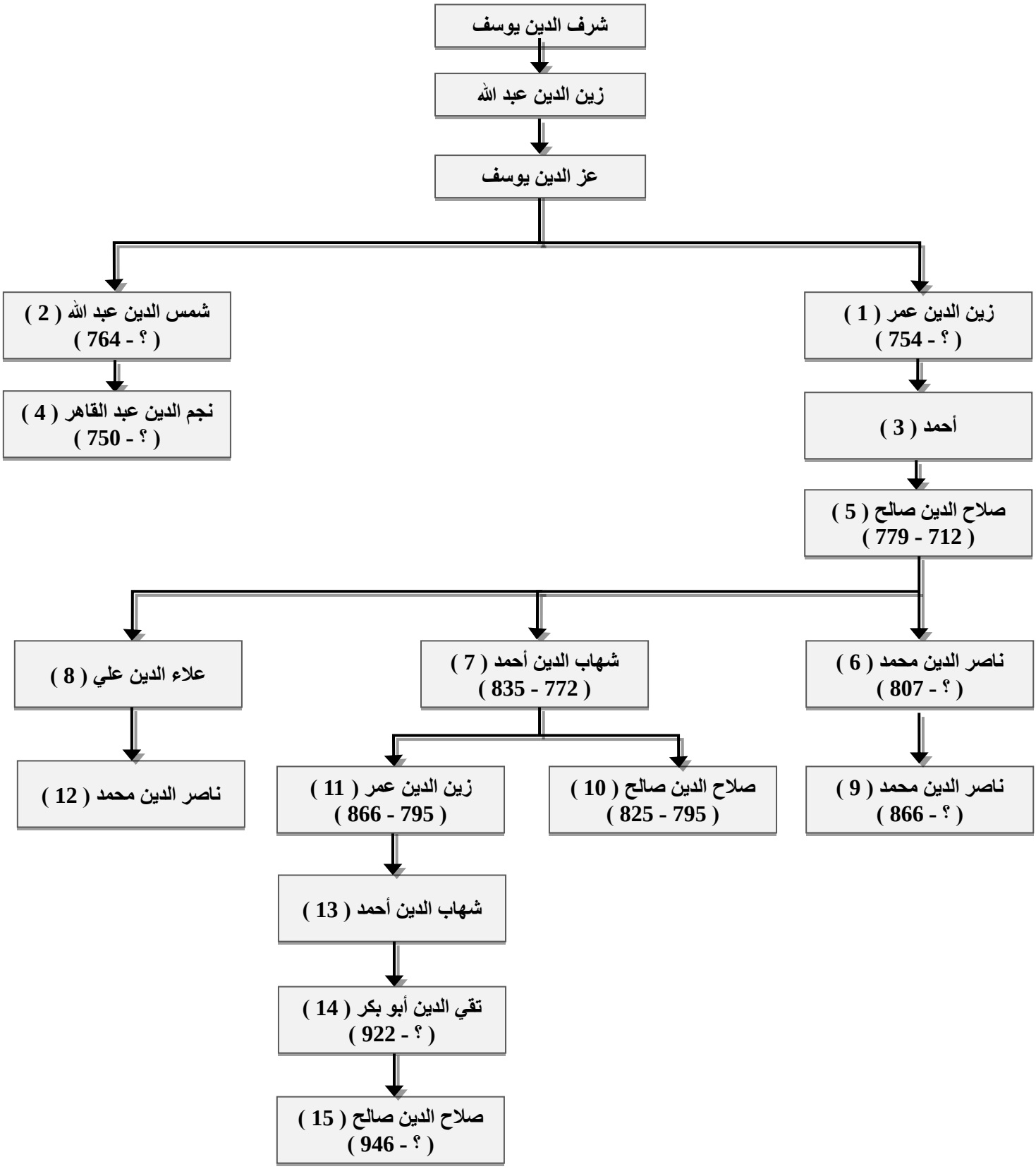
شرف الدين يوسف
زين الدين عبد الله
عز الدين يوسف
زين الدين عمر (1)
(؟ - 754)
شمس الدين عبد الله (2)
(؟ - 764)
أحمد (3)
نجم الدين عبد القاهر (4)
(؟ - 750)
صلاح الدين صالح (5)
(712 - 779)
ناصر الدين محمد (6)
(؟ - 807)
شهاب الدين أحمد (7)
(772 - 835)
علاء الدين علي (8)
ناصر الدين محمد (9)
(؟ - 866)
صلاح الدين صالح (10)
(795 - 825)
زين الدين عمر (11)
(795 - 866)
ناصر الدين محمد (12)
شهاب الدين أحمد (13)
تقي الدين أبو بكر (14)
(؟ - 922)
صلاح الدين صالح (15)
(؟ - 946)

شجرة نسب أسرة بني السفاح

نتيجة للوظائف التي شغلوها، أقامت أسرة بني السفاح علاقات مع الموظفين العسكريين، والدّيوانيين والدينيين،وكانت علاقاتهم جيدة بشكل خاص مع الموظفين الدينيين. فأولاد هذه العائلة التي تنتمي للمذهب الشافعي، تلقوا تعليماً دينياً، وحفظوا كتاباً أو أكثر من كتب الفقه، تمهيداً لهم من أجل الحصول على وظيفة في القضاء فيما بعد (مدرس، إمام، مؤذن).كما إنه من اللافت إن الزواج الوحيد الذي يمكن تحديده هو زواج شهاب الدين أحمد (رقم 7) والذي تزوج من ابنة أحد أعيان حلب وهو ابن الحنبلي، قاضي الشافعية، وهذا تحالف منطقي إذا علمنا أن والد العروس شغل وظيفة دينية كما العديد من أفراد عائلة السّفاح.

كانت عائلة السفاح أسرة معروفة بالتقى والعلم والسخاء والمروءة، وكانت تدعو العلماء بشكل متكرر الى منازلها، فقد كانتتشغل مكاناً مهماً في المجتمع الحلبي [1]، وكان الناس يستعينون بها في وقت الأزمات والحالات الصعبة. ففي عهد السلطان الأشرف برسباي، ألغيت الضرائب المفروضة على مدينة أريحا، وهي منطقة تابعة لمدينة حلب، بعد تدخل من شهاب الدين أحمد السّفاح، والذي كان كاتباً للسّر في مدينة حلب [2]. كما أن في 22 ربيع الثاني 846هـ/آب 1442م، قرر زين الدين عمر بن السّفاح كاتب السّر في مدينة حلب، إلغاء تحصيل الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة من مسيحي مدينة قارة، أي الضرائب المفروضة على الأقمشة والمنتجات الزراعية باستثناء الفواكه، وهذه الضرائب كانت جزءاً من مهام كاتب السّر[3].

كما تمتع بني السفاح بالثراء، فساهموا في بناء المؤسسات العلمية والدينية ليتلقى فيها أبناء مدينة حلب وغيرهم العلوم الدينية، وبشكل خاص الحديث والفقه. ومن أشهر هذه المؤسسات المدرسة السّفاحية (انتهى من بنائها عام 823هـ/1424-1425م)، التي أنشأها القاضي شهاب الدين أحمد بن صالح ووقفها على الشافعية، وشرط عدم دخول أصحاب المذهب الحنفي فيها إلا للصلاة [4].وبنى شهاب الدين أيضاً جامعاً، ورتب فيها مدرساً وخطيباً، وكان هذا الجامع بلا منبر بل بكرسي يحمل ويوضع[5]. كما قام بني السّفاح ببناء زاوية في شارع بني السّفاح أو درب بني السّفاح بالقرب من المنازل التي سكنوها[6].ومن المعروف أن هذه المؤسسات كانت لأهداف خيرية، إضافة إلى أنها كانت ملجأ للصوفية والأيتام والأرامل ومكاناً للعبادة ومراكز علمية تلقى فيها دروس الفقه والحديث [7]. كما تملكت هذه العائلة في حلب حدائق وأحواض وخان بالقرب من دار كورة[8].

---

(1) في ترجمته لناصر الدين محمد بن صالح السّفاح (رقم 6)، يشير الطباخ، اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 5، ص 142، بأنه "كان له ولأسلافه حرمة وافرة بحلب بحيث كان بيتهم من جملة بيوتها المعدودة". كما أنه نسب تقي الدين أبو بكر (رقم 14)، وصلاح الدين صالح (رقم 15)، الى صالح بن مرداس الكلابي الذي ملك حلب سنة 414هـ/1023م. انظر الطباخ، اعلام، مصدر سابق ، ص 366، 482-483.

(2)SAUVAGET, J., « Decrets Mamlouks de Syrie », *Bulletin d'études orientales*, vol. XII, 1947-1948, p. 42-43.

(3)SAUVAGET, « Decrets Mamlouks de Syrie »,*ibid*, vol. III, 1933, p. 16-17.

(4) لكن هذا الشرط لم يستمر لأنه بمجرد وفاة مدرسها الشافعي، قرر في تدريسها الشيخ شرف الدين أبي بكر قاضي قضاة الحنفية. أنظر الطباخ، اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص 185، 191-194.

(5) ابن الشحنة، الدر، مصدر سابق، ص 234.

(6) الطباخ، اعلام، مصدر سابق، ص 16، 188.

(1) العنزي (أحمد شامخ الحميد): الحياة الفكرية في العصر المملوكي الثاني في مصر والشام والحجاز (784/923هـ-1384/1517م)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 222-223.

(2) تحول خان ابن السفاح بعد ذلك الى حانوت للقهوة سنة 1015هـ. انظر ابن الشحنة، الدر، مصدر سابق، ص 245، 249.

عند دخول العثمانيين الى مدينة حلب في رجب 922هـ/آب 1516م، بعد الانتصار على سلطان المماليك قانصوه الغوري (906هـ/1500م -922هـ/1516) في معركة مرج دابق، أمر السلطان سليم شاه بقتل آخر أفراد بني السفاح، تقي الدين أبو بكر (رقم 14)، كاتب السّر، وناظر الجيش في حلب خلال السنوات الأخيرة من حكم المماليك الجراكسة[1]. والسبب في القضاء على أبي بكر غير معروف، فهو لم يكن ضمن الأعيان المصريين والشاميين المشهورين، ولكنه قتل بأمر من الحاكم، تاركاً وراءه صلاح الدين صالح (رقم 15) والذي شغل وظيفة مقدم في ديوان الدفتردار[2] لدى العثمانيين (أي الذي يدير مكتب الدفتردار). توفي في جمادى الأول 946هـ/أيلول 1539م[3].

خاتمة

جاء هذا البحث كمحاولة لرسم صورة للإدارة المملوكية في نيابة حلب التي كانت تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد نيابة دمشق في عهد المماليك الجراكسة، بحكم موقعها الجغرافي الهام على الحدود الشمالية لدولة المماليك فكانت بمثابة خط الدفاع الأول عن بلاد الشام ومصر. فقد عرفت حلب نظاماً ادارياً محكما مما أتاح للمماليك ضمان السيطرة عليها الى حد بعيد، باستثناء بعض حركات التمرد والعصيان، والمحاولات الانفصالية عن الحكم المملوكي، والتي انتهت جميعها دون تحقيق أهدافها. فعلى الرغم مما تمتع به نائب حلب من امتيازات وصلاحيات إدارية، إلا أنه كان قبل كل شيء تابعاً للسلطان. فالسلطان هو المخول الوحيد لتعيين كبار الموظفين العسكريين والدّيوانيين والدينيين، أما صغار الموظفين فكان للنائب حق تعينهم.

كما كانت الإدارة في حلب مشابهة في بناءها للإدارة في العاصمة القاهرة، فعرفت طرق سير العمل نفسها، ووسائل الحصول على وظيفة وهي الوراثة والمحسوبية والبذل والبرطلة. ولكنها تميزت ببعض الممارسات كالجمع الثلاثي للوظائف وتنقل الموظفين بين النيابات والمدن الشامية.وقد شهدت مدينة حلب في هذا العصر ظهور أسر محلية شاركت في إدارة المدينة، كان من أبرزهاعائلة بني السّفاح التي شكلت نموذجاً لعائلات الأعيان الذين شغلوا وظائف الإدارة المدنية والعسكرية لحلب وشاركوا بشكل فعّال في حياة المدينة.

المصادر والمراجع

أولاً. قائمة المصادر

1. ابن اياس، أبو البركات محمد ت. 930هـ/1523م.*بدائع الزهور في وقائع الدهور*، تح. محمد مصطفى. 5 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1982.

2. ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف ت. 874هـ/1470م.*النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة* . قدم له محمد حسين شمس الدين، 16 جزء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

3. ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف ت. 874هـ/1470م.*منتخبات من حوادث الدهور في وقائع الأيام والشهور*. تح. وليم بوبر، 3 أجزاء، جامعة كاليفورنيا، بركلي، 1930-1942.

(3) الطباخ، اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 5، ص 365-366.

(4) الدفتردار كلمة تتألف من مقطعين دفتر ودار أي القابض على الدفتر. وكان منصب الدفتردار من أكبر المناصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية، ويقابله حالياً وزير المالية. انظر صابان (سهيل): المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ/2000م، ص 113-114.

(5) الطباخ، اعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 5، ص 482-483.

4. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ت. 852هـ/1449م.*إنباء الغمر بأبناء العمر* . تح. حسن حبشي، 4 أجزاء، لجنة احياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1969-1994.

5. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ت. 852هـ/1449م.*الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* . 4 أجزاء، دار الجبل بيروت، 1993.

6. ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل ت. 873هـ/1468.*زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك* . تصحيح بولس راويس، باريس، مطبعة الجمهورية، 1894، ص 160.

7. ابن الشحنة، أبي الفضل محمد ت. 890هـ/1485م. *الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب* . تقديم عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي، دمشق، 1984، ص 330.

8. ابن طولون، شمس الدين محمد . 935هـ/1528م.*مفاكهة الخلان في حوادث الزمان* . وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص 421.

9. ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد ت. 749هـ/1349م.*التعريف بالمصطلح الشريف* . تح. محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988، ص 448.

10. السخاوي، شمس الدين محمد ت. 902هـ/1496م.*الضوء اللامع لأهل القرن التاسع* . 11 جزء، دار الجبل، بيروت، بدون تاريخ.

11. الطباخ، محمد راغب ت. 1370هـ/1951م.*إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء* . صححه وعلق عليه محمد كمال،ج 5، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1923، ط2، 1989، ص 420.

12. العيني، بدر الدين محمود ت. 855هـ/1451م.*عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان* . ت. عبد الرازق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1985-1989، ص 550.

13. القلقشندي، شهاب الدين أحمد ت. 821هـ/1418م.*صبح الاعشى في صناعة الانشا* . 14 جزء، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1914-1919.

14. المقريزي، تقي الدين أحمد ت. 845هـ/1442م.*السلوك لمعرفة دول الملوك* .تح. محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، 4 أجزاء، دار الكتب، القاهرة، 1934-1973.

ثانياً- قائمة المراجع باللغة العربية

15. أحمد، علي سليمان؛ زعرور، إبراهيم محمود. *تاريخ العصر المملوكي في مصر والشام* . جامعة دمشق، 2008-2009، ص 352.

16. الباشا، حسن.*الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار* . الدار الفنية للنشر وللتوزيع، القاهرة، 1989، ص 578.

17. توراو، بيتر. الظاهر بيبرس، تر. محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، ط2، دمشق، 2002، ص 282.

18. حسين، حمدي عبد المنعم محمد. *دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك* . دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 320.

19. حمزة، عادل عبد الحافظ. *نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (1250-1516م)*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج. 2، القاهرة، 2000، ص 349.

20. دخان، مروان أحمد. *نيابة حلب في العصر المملوكي الثاني: الجانب السياسي (784-922هـ/1382-1516م)*. دمشق، 2009، ص 305.

21. دهمان، محمد أحمد. *معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي*. دار الفكر، دمشق، ط1، 1990، ص 160.

22. زيتون، عادل. *تاريخ المماليك*. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1998-1999، ص 242.

23. سرور، محمد جمال الدين. *الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره* . دار الكتب المصرية، القاهرة، 1938، ص 180.

24. سليم، محمود رزق. *عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي* . م 2، ق 2، الطبعة الثانية، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1965، ص 405.

25. صابان، سهيل. *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية* . مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ/2000م، ص 232.

26. الطراونة، مبارك محمد. *الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة، 784-922هـ/1382-1516م*. دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص 444.

27. طقوش، محمد سهيل. *تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام*. دار النفائس، القاهرة، ط1، 1997، ص 599.

28. عاشور، سعيد عبد الفتاح. *العصر المماليكي في مصر والشام* . دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1976، ص 509.

29. عبد الرازق، أحمد. *البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة)* . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 243.

30. العمايرة، محمد عبد الله. *الجيش في العصر المملوكي الثاني*. دار كنوز المعرفة، عمان 2009، ص 240.

31. العنزي، أحمد شامخ الحميد. *الحياة الفكرية في العصر المملوكي الثاني في مصر والشام والحجاز (784/923هـ-1384/1517م)*، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 591.

32. قاسم، عبده قاسم؛ علي، السيد علي. *الأيوبيون والمماليك (التاريخ السياسي والعسكري)* . عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 218.

33. قاسم، عبده قاسم. *عصر سلاطين المماليك*. دار الشروق، ط1، القاهرة، 1994، ص 200.

34. ماير، ل. أ. *الملابس المملوكية* . تر. صالح الشيتي، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فهمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص 269.

ثالثاً- المراجع الأجنبية

35. EDDE,A.M. *La principaute Ayyoubide d Alep (579/1183-658/1260).* Franz Steiner Verlag, Stuttgart, 1999, 727 pp.

36. HASSAN, G. *Les relations diplomatiques entre les Mameloukes bahrides et les Etats Chretiens en Orient (milieu du XIIIe siècle-fin du XIVe siècle).* these de Doctorat, Universite Paris1-Sorbonne, Paris, 2010,. 456 pp.

37. SAUVAGET, J., *« Decrets Mamlouks de Syrie ».* Bulletin d'études orientales,vol. III, 1933, p. 1-29.

38. SAUVAGET, J., *« Decrets Mamlouks de Syrie ».* Bulletin d'études orientales, vol. XII, 1947-1948, p. 5-60.